CPAS

مركـــز الدراســـات التخطيطيـــة والمعماريـــة :

المحاضـــــرة الاولـــــى :

دورالتخطيط المحلى فى التنمية العمرانية

الدكتور / عبد الباقى محمد ابراهيم
استاذ تخطيط المدن بكلية الهندسة
جامعة عين شمس – ورئيس المركـز

دور التخطيط المحلى فى التنمية العمرانيـــة

١ــ مقدمـــة :

١ــ١ لتحديد دور التخطيط المحلى فى التنمية العمرانية لابد من تحديد مفهوم التخطيط كعملية متكاملة وكذلك تحديد الهيكل العام لهذه العملية علـــى المستويات التخطيطية المختلفة القومى والاقليمى ثم المستوى المحلى • ومدى ارتباط التخطيطات القطاعية بالعملية التخطيطية افقيا على هذه المستويـات• ومن ثم يمكن تحديد دور التخطيط المحلى فى هذه العملية المتشابكة ومن ناحيه اخرى لابد من تحديد العناصر التخطيطية المختلفة التى تعمل معا مكونـــة للهيكل التنظيمى للعملية التخطيطية فى المستويات المختلفة ومن ثم يمكن تحديد دور التخصصات التخطيطية المختلفة التى تتطلبها العملية التخطيطية • ويعنى ذلك ان التخطيط عملية مترابطة ومتشابكة ومتفاعلة على مختلف المستويـــات التخطيطية • او هى عملية تنظيمية تعمل فى اطار واحد متكامل باسلوب علمـــى يحدد أدوار كل عنصر فيها وارتباطه بالعناصر المختلفة والحركة التبادليـــة بينها والتى تعطى نتائج معينة فى زمن معين فى الدراسة او التطبيـــق والتخطيط من ناحية اخرى عملية متحركة تعمل فى دورات زمنية مترابطة ومتتابعة هذا هو الوضع النظرى للعملية التخطيطية وهى بهذه الصورة تصبح عمليـــة تنظيمية ادارية بجانب كونها عملية فنية علمية تتغير فيها المدخلات والمخرجـات بصفة مستمرة مع تطور المقومات الحضارية للمجتمع• اما من الناحية السائدة فهى غير ذلك •

٢ــ تطـور مفهوم التخطيـط :

التخطيط العمرانى كعلم بدء من واقع الظروف العمرانية المتدهورة فى اعقـــاب الطفرة الاولى للثورة الصناعية • وبدأت بعد ذلك نظريات التخطيط العمرانـى تأخذ اتجاهات مختلفة لتحديد البيئة الانسب لحياه الانسان • وكانت السياره هى المحور الموجه لهذه الاتجاهات ••• فوضعت النظريات والفلسفـــات التخطيطية المختلفة لتطوير المدن والقرى على المستوى التفصيلى القصير الاجـل اولا الى ان ادرك المخططون ان العمل التخطيطى يجب ان يمتد على المستوى العام للمدن والقرى وعلى مراحل مختلفة للآجل الطويل مع اعطاء حركة السيـــاره التى تربط الاستعمالات المختلفة للارض مع الزيادة المستقبلة للسكان لاهمية الاولى

فى رسم الهيكل التخطيطى العام البعيد الأجل • ثم ادرك المخططون بعد ذلك ان هذا لايتأتى الا اذا وضعت هذه المخططات العامة فى اطارات التخطيط الاقليمى الذى يربط العلاقات الوظيفية بين المدن والقرى وعلى مراحل طويلة الاجل وهنا بدأ الجانب الاقتصادى الاجتماعى فى العملية التخطيطية يأخذ ابعادا أهم من ذى قبل وتدخلت التخصصات المختلفة فى الموضوع • وبدء التخطيط الاقليمى كعلم ومن يتناوله الاقتصاديون من جانب والجغرافيون من جانب آخر والمعماريون من جانب ثالث • كل هذا فى الوقت الذى تطورت فيه مدارس التخطيط فى العالم لملاحقة هذه المتغيرات العملية • فانبثقت عن مدارس العمارة والهندسة مدارس للتخطيط العمرانى بينما انبثقت عن مدارس الاقتصاد والجغرافيا مدارس للتخطيط الاقليمى • وجميعها تعمل لتخريج المخططين الذين يعلمون العموميات من المواد المتداخلة فى العمليات التخطيطية هذا فى الوقت الذى تخرج فيه المدارس التخطيطية مخططون فى كل فرع من الفروع المتداخلة فى العمليات التخطيطية • وفى اثناء الفترة الزمنية الطويلة التى تطورت بها نظريات التخطيط العمرانى كانت الاتجاهات الاقتصادية هى التى توجه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلاد العالم واصبحت لها القوة التنفيذية الموجه للتنمية القومية والتبعية التنمية الاقليمية والمحلية • الى ان بدأت تصطدم مع النظريات المستحدثه للتخطيط العمرانى دون ان يكون هناك لغة مشتركة توجه المناقشة بين الطرفين • فانفصلت الاجهزة التى تعمل فى التخطيط القومى عن تلك التى تعمل فى التخطيط القطاعى وعن تلك التى تعمل فى التخطيط العمرانى واستقلت هذه النوعيات المختلفة من التخطيط بعضها عن البعض الاخر الا من خلال اللجان المشتركة التى لم تقدم او تؤخر كثيرا بالنسبة للتكامل بين هذه النوعيات وبدأت دول العالم ومنظماتها الدولية تبحث عن الطرق والاساليب التى تساعد على هذا التكامل ولكن لم يصل احد منها الى نتيجة واضحة •

واذا كانت النظريات التخطيطية العمرانية قد بدأت وتطورت وارتبطت بغيرها من النظريات التخطيطية الاخرى فى الدول الصناعية او الدول المتقدمة تكنولوجيا • فان الوضع فى الدول النامية وغير الصناعية ظل واقفا امام التغيرات ولم تستطع هذه الدول من وضع استراتيجياتها او نظرياتها التخطيطية المنبثقة من واقع حالها كما فعلت الدول المتقدمة تكنولوجيا • بل استقدمت هذه النظريات سواء عن طريق المبعوثين من الداخل او القادمين من الخارج لتقود وتوجه برامجها الانمائية سواء

على المستوى القومى او الاقليمى او المحلى للمدن والقرى • وكانت النتيجة الطبيعية ان تعثرت هذه النظريات المستوردة فى مواجهة المشاكل المحلية وذلك بسبب اختلاف الظروف والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التى وضعت لهذه النظريات عن واقع الحال المحلى للدول النامية • ويشهد على ذلك واضعى هذه النظريات انفسهم سواء بالنشر او بالتأليف الى ان وصل بهم الحال الى وضع نظريات جديدة تتناسب مع ظروف الدول النامية واقاموا لذلك المدارس التخطيطية التى تتعامل مع المشاكل التخطيطية للمدن النامية واستقطبوا لها الدارسين من هذه الدول • ووقفت الدول النامية بعد ذلك جامدة امام هذه الاتجاهات دون ان تنبع منها المدارس والنظريات التخطيطية المحلية •

وهنا يقف المخطط فى الدول النامية — ومنها مصر على سبيل المثال — فاقد الوزن فهو من ناحية لم يجد النظرية التى تساعده لمواجهة مشاكله المحلية بل يرى النظريات المستوردة تضغط على حركته وتفكيره ومن ناحية اخرى يجد ان ضغط الوقت على متخذى القرارات التخطيطية لمواجهة الاعباء السياسية اقوى من قدرته على استجماع قدراته الفنية لوضع النظرية المناسبة • فيجرفه التيار وتتراكم علية المشاكل بسرعة فائقة لا يستطيع ملاحقتها حتى بانصاف الحلول •

٣ــ القواعد العامة للعملية التخطيطية :

واذا تحدثنا هنا عن الهيكل التنظيمى للعملية التخطيطية كعملية متحركة تعمل على مختلف المستويات القومية والمحلية فان الحديث سيستمر نظريا ما لم يوجهه وجهته التطبيقية • او بمعنى آخر بوجه الحديث الى يمكن تطويع النظرية للواقع وهو اسها كثير من تطويع الواقع للنظرية • والواقع فى مصر ان العملية التخطيطية لا تزال تعالج باجهزة مختلفة ليس بينها الترابط العملى الذى يضمن تكامل العمل التخطيط نوعيا او على المستويات الثلاثة القومية والاقليمية والمحلية لذلك سوف نضع هنا التصور العام للعملية التخطيطية كنظرية ومن ثم نحاول ان نجد الدور الذى تلعبه الاجهزة التخطيطية المختلفة فى اطار هذا التصور دون ان يتم بينها التنظيم الادارى الملزم للعلاقات الوظيفية والعملية بينها • وفى جميع الحالات لابد من تحديد القواعد العامة التى يمكن ان يبنى عليها التصور العام للعملية التخطيطية على كافة المستويات وهى كالتالى :ــ

اولا : استمرارية العملية التخطيطية ويعنى هذا الاستمرار عدم توقف العمل لاى جزء من اجزائها او عدم توقف العمل فى مستوى انتظارا لما يتم فى المستوى الاعلى منه • فاذا كانت

الدراسة التخطيطية تتطب خطوات الاستطلاع ثم المسح ثم التحليل ثم وضع التصور العام للمخطط على الاجل الطويل او القصير فان العمل فى هذه المستويات يجب ان يعمل دون توقف فالاستطلاع يستمر ليعطى التوجيهات المختلفة لتوجيه العملية التخطيطية — والمسح يستمر لاعطاء البيانات العاجلة او الآجلة ثم يراجعها ثم يجددها باستمرار • والتحليلات تستمر باستمرار ما يورد من نتائج المسوح وذلك لاعطاء اسس القرارات الخاصة بالاجراءات العاجلة او بالاجراءات الطويلة الاجل • والمخططات يستمر وضعها مع مراحل التنمية الستوية او الخمسية وذلك على ضوء نتائج التحليلات المستمرة حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة للتعديل او التطوير مع استمرارية العمل التنفيذى للمشروعات والذى تقوم نتائجه لتكون مصدرا لتغذية العملية التخطيطية بالبيانات والمعلومات وهكذا تدور الرحى المتتالية للعملية التخطيطية •

ثانيا : تكامل التخطيطيات القطاعية من اقتصادية وعمرانية واجتماعية وتنظيمية على كل مستوى تخطيطى لتعمل فى اطار واحد يحدد برامج عملها على فترات زمنية محددة لكل مرحلة من مراحل الدراسة او التطبيق كما يحدد الارتباطات التخطيطية بينها على مدى هذه المراحل • سواء اكانت هذه التخطيطات تتم فى وحدات تخطيطية مجمعة معا او فى وحدات تخطيطية نوعية متناثرة • ومن ثم يمكن وضع التوصيف الوظيفى للتخصصات المناسبة للعملية التخطيطية ودليل العمل لكل نها وذلك فى الاطار العام لتنظيم العملية التنظيمية •

ثالثا : ارتباط التخطيط بالواقع الاقتصادى والعمرانى والاجتماعى والسياسى بحيث يكون مستعدا لمواجهة الضغوط السياسية والاجابة على الموضوعات العاجلة او الملحة كما يكون مستعدا للاجابة على الموضوعات ذات التخطيط الطويل الأجل • ولا يتنظر فى كلا الحالتين اعطاء الاجابة الوافية بقدر اعطاء ما يمكن اعطاءه فى وقت معين وتحت ظروف معينة وبامكانيات محدودة على ان يبقى الباب مفتوحا لتقبل اى مراجعة او تعديل طارئ او تطوير واجب • وفى جميع الازمان لابد وان يعتبر الواقع امرا قائما سواء اكان عن طريق الخطأ او القصد وحيث ولا يمكن تجاهله او تداركه • وتدرك فى جميع الحالات أن فعاليه التخطيط ليست فى ارتباطه فقط بالواقع ولكن بمدى التفاعل مع من يتأثرون بنتائج هذا التخطيط والاستجابة التى يلقاها منهم • والتخطيط هنا يرتبط بالواقع الثقافى كما هو مرتبط بالواقع الاجتماعى والواقع الثقافى هو الذى يعبر عن درجة التحضر عند المجتمع والتحضر هنا لايعنى التقدم التكنولوجى بقدر ما يعنى الالتزام بالقيم الحضارية فى السلوك الفردى والاجتماعى — او الارتباط العضوى والعاطفى بالبيئة السكنية او الخارجية •

رابعا : التوافق المستمر بين نتائج المراحل المختلفة للدراسات التخطيطية فى المستويات التخطيطية فى حركة تبادلية بحيث يمكن ان تغذى المستويات الدنيا من التخطيط المستويات الاعلى بالبيانات والمعلومات وتتلقى منها التوجيهات بعد او قبل كل مرحلة من هذه المراحل • ويعنى ذلك ان تتم الدراسات التخطيطية على كافة المستويات فى خطوط متوازية بحيث يتم التفاعل المستمر بينها فى المراحل المختلفه للدراسة او التطبيق وحتى لا تنتظر المستويات التخطيطية الدنيا ما تنتهى اليه المستويات الاعلى من نتائج تحركها او توجهها • فمعدل التغيير فى المعطيات التخطيطية اسرع من معدل الانجازات خاصة فى الدول النامية • ولذلك لا بد من مواجهة هذه المتغيرات السريعة بنتائج تخطيطية سريعة الى ان يستقر النمو الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول وتستقر بذلك العملية التخطيطية على قواعد سليمة من البيانات والمعطيات وتعمل على تحسين الظروف المعيشية اكثر منها لتطوير هذه الظروف كما كان اثناء مراحلة النمو للدول النامية •

ولا يتم التوافق بين نتائج المراحل المختلفة للدراسات التخطيطية الا اذا توافقت الاجهزة التخطيطية على كافة المستويات فى هيكل تنظيمى واحد وهذا ما لم يتم بعد فى كثير من الدول النامية •

خامسا : استمرارية العملية التخطيطية واستقرارها يتطلب استمرار واستقرار اجهزتها والتبعيه استمرار واستقرار العاملين فى هذه الاجهزة • وبناء العملية التخطيطية فى هذه الحالة لابد وان يتم على اساس القدرات الفنية والعلمية المتاحة ليس كمتخصصين فى المجالات التخطيطية فقط ولكن كشركاء فى فرق متجانسة يؤدى كل عضو فيها دوره بكفائه عالية تبعا للنظام المرسوم لهذه الفرق سواء من يعمل منها فى الوحدات التخطيطية على المستوى المحلى • وبذلك فان بناء العملية التخطيطية فى الدول المتقدمة تكنولوجيا التى تتوفر فيها القدرات الفنية والعلمية المنظمة يختلف عن بناء العملية التخطيطية فى الدول النامية التى تندر فيها القدرات ومن هنا فان بناء العملية التخطيطية فى الدول النامية فى بدايته لابد وان يتبع اسلوبا مبسطا تتحمله القدرات المتاحة ويتناسب مع المتاح من بيانات ومعلومات على ان ينمو هذا البناء تدريجيا مع نمو القدرات وتمرسها على العمليات الاكثر تعقيدا عندما تنظم لها البيانات والمعطيات • وتوفير القدرات الفنية مرتبط من ناحية اخرى باساليب التعليم والتدريب فى هذا المجال — ولذلك فان تطوير التعليم او التدريب لتوفير هذه القدرات الفنية اللازمة يرتبط بمتطلبات الاجهزة التخطيطية التى تعمل على المستويات المختلفة سواء فى وحدات تخطيطية متكاملة او فى اطارات تنظيمية

اخرى • ويعنى ذلك أن تكوين التخصصات اللازمة للعملية التخطيطية يختلف فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة وهكذا تترابط جميع العناصر فى العملية التخطيطية •

سادسا : لما كانت العملية التخطيطية هى عملية مستمرة تعمل على المستويات القومية والاقليمية والمحلية ولما كان نتاج هذه العملية يؤثر تأثيرا مباشرا على نشاط الاجهزة التنفيذية أو الادارية التى تعمل على المستوى القومى • كما أن التخطيط على المستوى الاقليمى لابد وأن يرتبط بالاجهزة التنفيذية والادارية على المستوى المحلى وهو ما يعبر عنه بالحكم المحلى • من هنا فان مستويات التخطيط لابد وان ترتبط بمستويات الادارة وبمعنى آخر فان التقسيمات التخطيطية لابد وان تتطابق مع التقسيمات الادارية • وبذلك تصبح الوحدات التخطيطية هى المحول الذى ينقل نتائج الحركة التبادلية بين المستويات التخطيطية الى الاجهزة التنفيذية وتتابع منجزاتها وتقوم ادائها حتى تستطيع ان تراجع وتعدل من خططها بصفة مستمرة • واذا كان هناك اعتبار للمتابعة والتقيم والمراجعة والتعديل فلابد وان يكون هناك اعتبار لمراجعة وتعديل الميزانيات والاستثمارات مما يتطلب المرونة والتبسيط فى الاجراءات •

سابعا : اذا أمكن تحديد الهيكل التنظيمى للعملية التخطيطية على كافة المستويات وفى ضوء الامكانات المتاحة والقدرات المتوفرة فان توجية العملية التخطيطية يستند فى المقام الاول الى الاستراتيجية التخطيطية للدول والاستراتيجية التخطيطية هنا تتضمن فى جزئياتها الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسياسية • وبذلك يمكن للوحدات التخطيطية فى المستويات المختلفة أن تعمل فى ضوء هذه الاستراتيجية فى المشروعات العاجلة او المخططات الطويلة الاجل •

٤ — دور أجهزة التخطيط المحلى فى العملية التخطيطية :

وفى ضوء القواعد السابقة يمكن تحديد دور اجهزة التخطيط المحلى سواء بالنسبة لارتباطاتها التبادلية مع المستويات التخطيطية الأعلى من ناحية والمخططات القطاعية المحلية او بالاجهزة التنفيذية المحلية من ناحية اخرى ومن خلال هذا الاطار يمكن تحديد الجانب التفصيلى للتنمية العمرانية كأحد مكونات التخطيط المحلى •• والتى تشمل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الادارية • ولما كانت التنمية العمرانية على المستوى المحلى لاتزال تعالج تنظيميا واداريا بعيدا عن عناصر التنمية الاخرى فان الواقع يتطلب مراجعتها بين الحين والآخر بالاخذ والعطاء وهنا تصبح للعلاقات الشخصية والعامة اهمية خاصة فى تسيير الامور باعتبار ان العمل فى حد ذاته هو لتنمية المجتمع اقتصاديا وعمرانيا واجتماعيا فى صورة واحده متكاملة • وتتحرك وحده التخطيط المحلى فى ثلاث

خطوط متوازية ومترابطة هى كالاتى :—

الخط الاول :

لاعداد التصور العام بمستقبل المنطقة التخطيطية والادارية التى تشرف عليها الوحده التخطيطية وذلك بعد القيام باستطلاع تخطيطى عام للمنطقة بمدنها وقراها وذلك للتعايش مع المشاكل التخطيطية السائدة . ثم تدوين هذه المشاكل والملاحظات المرتبطة بها على كروكى المنطقة حتى يمكن الرجوع اليها فى حينه . وفى اثناء هذه المرحلة الاستطلاعية يقوم قسم خاص من الوحده التخطيطية بتجميع كافة البيانات والخرائط والمراجع المرتبطة بالمنطقة والمناطق المحيطة بها ثم تسجيلها وتبويبها فى نواه مكتبة المعلومات التخطيطية . وفى هذه الاثناء كذلك يقوم قسم آخر باعداد الخرائط الاساسية المجددة وتقسيمها الى أجزاء يمكن استيعابها تخطيطيا حتى تكون نواه للبحث الاخصائى والمسح الميدانى العام ويقوم قسم آخر بوضع برامج واساليب المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى للمنطقة فى ابسط صورة ممكنه وبالترتيب المنطقى الذى يتناسب مع المستوى الثقافى السائد وتتم مرحلة تجميع البيانات والاحصائيات والمسوح كذلك باسلوبين متوازيين . الاول للحصول على صورة عامة وسريعة للموقف الراهن والذى على ضوئه يمكن تحديد الاستراتيجيات العاجلة والثانى يتم فى نفس الخط للحصول على الصورة التفصيلية للموقف الراهن عند نهاية المسح والذى على ضوئه يمكن وضع البرامج التفصيلية للمشروعات العاجلة وتحديد الاستراتيجيات الطويلة من وجهة النظر المحلية .

ترفع نتائج البحوث والمسوح العامة مع الاستراتيجيات العاجلة الى الوحدات التخطيطية الاعلى وذلك بشكل موحد ثم ينتظر رد الفعل والتوجيهات الاستراتيجية من الوحدات التخطيطية فى المستوى الاعلى . وفى هذه الاثناء يستمر اجراء البحوث والمسوح التفصيلية الى ان تصله التوجيهات الاستراتيجية من المستوى التخطيطى الاعلى فيضع على ضوئها البرامج التفصيلية للمشروعات العاجلة ثم يحدد على ضوئها كذلك الاستراتيجيات الطويلة الأجل وتتم هذه العملية وبنفس الاسلوب على مستوى المنطقة التخطيطية كما تتم فى نفس الوقت نفسه على مستوى المدينة ومستوى الحى ومستوى القرية وان اختلفت التفاصيل الخاصة بكل حالة . ويعنى ذلك ان تسير الدراسات العاجلة على نفس الخط الذى تسير عليه الدراسات التفصيلية وتتطابق مع مراحلها بحيث يمكن تعديلها بعد الحصول على نتائج الدراسات التفصيلية ومن ثم يمكن مراجعة واعادة توجية المشروعات العاجلة فى الوقت المناسب دون ان تضير كثيرا بالقرارات المتخذه من قبل متخذى القرارات غالبا ما يهم العمل او الانجاز الفورى المطلوب تحت الضغوط الزمنية او السياسية وبهذه الصورة يمكن

التعامل مع متخذى القرارات السريعة والارتكان على الاسس الصحية للتخطيط ٠

الخط الثانى :

للبدء فى الاجراءات الفورية التى لاتحتاج الى دراسات تخطيطية عامة او تفصيلية ٠ وهى تتعلق اساسا بالاستجابة الى تحقيق المشروعات القائمة او العاجلة فى ضوء دراسات استطلاعية قصيرة تساعد على توجية المشروعات العاجلة الى احسن وضع ممكن سواء اكانت هذه المشروعات اقتصادية او اجتماعية او عمرانية ولابد من تقدير حقيقة قائمة وهى أن ميزانيات الدول النامية لا تتحمل تكاليف المراحل التنفيذية للمخططات العامة للمدن او القرى ٠ فقد ثبت بالتجربة ان المخططات العامة للمدن لم تعد صالحة للتطبيق او التنفيذ خاصة فى الدول النامية وان هذه المخططات لم تعد غير مخططات ارشادية وان كانت تراجع كل خمس سنوات وقد وضعت احيرا انظمة اخرى بديلة عنها ٠

وفى نفس الخط يمكن للاجهزة المحلية ان تباشر نوعا جديدا من النشاط وهو تحسين البيئة العمرانية للمدن والقرى خاصة ما يمكن ان يتم فيها بالجهود الذاتية او الالزام ببعض اللوائح التنظيمية الجديدة التى توضع لهذا الغرض ٠ وتحسين البيئة لايشمل البيئة الخارجية فى الطرقات والميادين والساحات المكشوفة فقط ولكن يشمل كذلك تحسين البيئة الداخلية وزيادة الكفائة الوظيفية للمبانى العامة والخاصة باعتبارها ثروة قومية ٠ وهذا المفهوم لابد وان يلاقى عند اجهزة التخطيط نفس الاهمية التى يلقاها التخطيط نفسه فالهدف النهائى لكلا الاتجاهين هو تحسين البيئة العامة للسكان ورفع المستوى المعيشى لهم ونظره فاحصة الى اى ركن من اركان المدينة او القرية نستطيع من خلالها تحديد المتطلبات الاساسية لتحسين البيئة الخارجية — سواء بالنسبة لحالة المبانى او حالة الحر أو بالنسبة لمواد انهائها او بما يضاف او يعلق عليها من العناصر الغريبة او بالنسبة لألوانها او بالنسبة لاستعمالاتها ومدى تناسبها لما ينبغى ان تكون علية الاستعمالات المختلفة للاجزاء المختلفة من المدن والقرى ٠ او بالنسبة لحالتها الداخلية واسلوب الحياه فيها ٠ وهنا ايضا تتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع الجوانب العمرانية لتحسين البيئة العامة للمستوطنات البشرية ٠ وهناك فى هذا الشأن كثير من المشاكل البيئية التى لا تحتاج الى دراسات مطولة ومستفيضة ويمكن حصر هذه المشاكل وتبويبها ووضع البرامج التنفيذية والميزانيات اللازمة للتغلب عليها سواء من الجانب الرسمى او من الجانب الاهلى وهنا يصبح دور الاعلام اكثر اهمية حيث تسلط الاضواء جميعها على المشاكل القائمة والعاجه فى نفس الوقت ٠

اما تنظيم اجهزة التخطيط المحلى فيتطلب دراسات اكثر استفاضة وان كنا نود أن نربط هنا جوانب العمل فى هذه الاجهزة بهذا التنظيم · فالتخطيط المحلى يتطلب تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى اطار واحد سوء اكان ذلك للخطط الطويلة الاجل او للخطط القصيرة الاجل او للاجراءات الفورية فى التخطيط · وبذلك تصبح التخصصات اللازمة للاجهزة مرتبطة بهذه الجوانب ·· واذا كان هذا التكامل ليس متوفرا فى الوقت الحاضر · حيث تنفصل اجهزة التخطيط والمتابعة فى المحافظات عن اجهزة التخطيط العمرانى فى البلديات الا ان نظام الحكم المحلى فى صورته القائمة يستطيع ان يجمع هذه المجالات فى اجهزة متكاملة يتحدد فيها دور هذه التخصصات فى التنمية المحلية فى اطار استراتيجية التنمية الشاملة · وهنا يتحدد دور الحكم المحلى بوصفه الموجه للعملية التخطيطية المحلية ·

٥ـ استراتيجية التخطيط المحلى فى اطار الاستراتيجية القومية :

فاذا كانت استراتيجية التنمية الشاملة لمصر مثلا تهدف الى توسعة الرقعة السكانية على جوانب المناطق الخضراء الحالية · او فى مناطق اخرى بعيده لديها موارد التنمية وينقصها الموارد البشرية · فان التنمية المحلية فى المناطق الخضراء لابد وان تلتزم بالاستراتيجية الشاملة وتضع خططها الطويلة الاجل على توازن الموارد المتاحة مع الموارد البشرية للوصول الى مستوى معيشى محدد · مع وضع الاجراءات اللازمة لتوجية الفائض السكانى الى الاقاليم الجديدة · فى نفس الوقت الذى تعمل فية اجهزة التخطيط المحلى فى مناطق التنمية الجديدة على خططها بحيث تستوعب النوعيات المختلفة عن الفائض السكانى الذى يرد اليها من المناطق القائمة وهكذا يتم الربط افقيا بين الاقاليم التخطيطية

ويظهر لنا من سياق التحليل السابق ان عمل اجهزة التخطيط فى المناطق المكتظة بالسكان يختلف عن عمل اجهزة التخطيط فى مناطق التنمية الجديدة · وان كان هناك ارتباط بينهما تحدده الاستراتيجية العامة للتنمية والتبعية فان الادارة المحلية للمناطق القائمة يختلف عن الادارة المحلية فى المناطق الجديدة والتى تعتبر ادارتها فى مراحلها الاولى كادارة المشروعات المتكاملة الى ان تتم التنمية المحلية فيها وتستقر فيها المجتمعات الجديدة من هنا يمكن ان يطلق عليها نظام الحكم المحلى فى المناطق الاهلة بالسكان وهذا مفهوم يرتبط اساسا باسلوب التقسيم الادارى التخطيطى للمناطق ·

٦ـ التقسيم الادارى التخطيطى كمدخل للتخطيط الاقليمى :

والتقسيم الادارى التخطيطى هو المدخل الجديد للتخطيط الاقليمى · وهذا التقسيم يختلف باختلاف الخصائص التخطيطية لكل دولة وليس هناك قاعدة عامة لهذا التقسيم الا أن

الاقليم الادارى التخطيطى يمثل وحده متجانسة الخصائص الجغرافية والسكانية والاقتصادية وفى الدول ذات الطبيعة الصحراوية السائدة مثل مصر او المملكة العربية السعودية او ليبيا او غيرها فهذه التقسيمات تأخذ وضعا اخر يمنع انعدام الكثافات السكانية على مساحات كبيرة من الارض ومع قلة الموارد الطبيعية فيها فانه من الصعب ادراج هذه المناطق ضمن الاقاليم التخطيطية حيث يتوافر السكان او الموارد او كلاهما معا ٠٠ ولابد ان تدخل فى كيانها الادارى ٠ وبذلك فان التقسيمات التخطيطية لابد وان تتطابق مع التقسيمات الادارية وليس بالضرورة ان تتطابق التقسيمات الادارية بالتقسيمات التخطيطية ٠ فربما يضم التقسيم الادارى الواحد منطقة واحدة عندها المقومات التخطيطية ، وهى فى هذه الحالة قد لا تمثل اقليما تخطيطيا متكاملا وان كانت تعتبر منطقة تخطيطية صغيرة او وحده تخطيطية ٠ وهكذا الحال بالنسبة للمدن الصحراوية المنعزلة فقد لا تتكامل هذه المدن مع غيرها على المستوى الاقليمى وان كانت تتكامل مع غيرها على المستوى القومى وذلك سببه بعد المسافات بينها ٠ وللمسافة هنا تأثير هام فى تحديد العلاقات الوظيفية بين المدن ، ومن ثم فى تحديد التقسيمات الادارية للتخطيط ٠ والمسافة هنا لاتقاس بالابعاد بقدر ما تقاس بالزمن وهو ما تحدده وسائل التحرك والانتقال ٠

٧ــ تكامل المكونات الثلاثة للعملية التخطيطية :

واذا تطرقنا الى عناصر التخطيط المحلى وجدناها بترتيب الفاعلية ، اقتصادية ثم اجتماعية واحدهما يجسما معا العنصر العمرانى ٠ لذلك لا يمكن القفز الى الناحية العمرانية قبل التعرض اساسا للجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهذا الخطأ كثيرا ما يقع فيه المخططون العمرانيون الذين تغلب عليهم الناحية المعمارية فى تخصصاتهم الاساسية فى الوقت الذى لا يهتم فية الاقتصاديون او الاجتماعيون كثيرا بالجوانب العمرانية وان كان فيها بعض المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ولذلك فان تكامل العناصر الثلاثة اضبح صورة ملحة فى التخطيط الشامل ٠ والشمول هنا على جميع المستويات القومية والاقليمية والمحلية ٠ وبالتبعية لابد من تحديد دور كل من الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى فى العملية التخطيطية ٠

فالاقتصادى يعمل على تحديد المقومات الاقتصادية للمجتمع من موارد انتاجية او دخل او انفاق أو ادخار او ضرائب عامة او محلية هم يبحث عن الاتجاهات الاقتصادية التى يتمكن بها من رفع الانتاج وبالتبعية زيادة الدخل ثم زيادة القوة الشرائية ثم حجم الاستهلاك ٠ ثم المتطلبات المعيشية للسكان سواء فى اسكانهم او فى عملهم او فى مناطق نشاطهم التجارى او العلمى او الترفيهى وهذه جميعا تظهر بالتبعية فى صورة عمرانية للبيئة الحياتية للمجتمع

وهذه الصورة العمرانية نفسها لها مؤثراتها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة سواء فى تكاليف النقل او التشييد او وقت العمل او العائد الاقتصادى للتعليم او الترفيه او العائد المالى لتكامل الخدمات والمرافق وغير ذلك من مؤثرات . ويحدد الاقتصادى هذه النواحى المتعددة فى الخطط المحلية وفى ضوء الاستراتيجية القومية مع الاخذ فى الاعتبار البعد الزمنى للخطط العاجلة او الآجلة . وهذه قواعد تخضع اليها جميع التخصصات التى تعمل فى اطار التخطيط المتكامل .

والاجتماعى يعمل على تحديد المقومات الانسانية للمجتمع من تعداد للسكان وتصنيف لفئات السن والجنس واحجام الاسر وترابطها وعاداتهم الاجتماعية ثم عاداتهم وتقاليدهم ودرجات انتمائهم للاحياء او المدن التى يعيشون فيها ومدى تجاوبهم بالاحداث التى تدور فيها ثم تحركاتهم من موطن الى آخر او هجرتهم واستقرارهم ثم مستوياتهم العملية والثقافية ومقدار انفعالهم او تفاعلهم مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية . وهذه الظاهرة تظهر قوية فى الدول المتقدمة وتضعف كثيرا فى الدول النامية حيث تستورد المنجزات التكنولوجيه دون ان تكون مجتمعاتها مستعدة نفسيا او وجدانيا لهذه المنجزات فتنقلب القيم الاجتماعية عندها . وهكذا تستمر هذه الظاهرة طالما استمر التفوق التكنولوجى للبلاد المتقدمة على البلاد النامية .

ومهمة الاجتماعى هنا هو قياس معدلات التغيير او التطور فى مختلف العناصر الانسانية المكونة للمجتمع ومدى ارتباط ذلك بالتطورات الاقتصادية فى اطار الاستراتيجية القومية اخذا فى الاعتبار البعد الزمنى للخطط الطويلة او القصيرة او العاجلة للتخطيط المتكامل . وللجوانب الاجتماعية ايضا مؤثراتها الاقتصادية من ناحية والعمران من ناحية اخرى . فهى تعالج انماط الانفاق وتحدد مؤثرات الهجرة او الاستقرار كما تحدد المتطلبات المعيشية للمستويات المختلفة الامر الذى يتبلور تلقائيا فى معايير تخطيطية ثم برامج ثم مخططات عمرانية . وهكذا تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالعوامل العمرانية فى العملية التخطيطية الشاملة .

ويأتى دور العمران بعد ذلك ليترجم المتطلبات المعيشية للمجتمع فى صورة ملموسة سواء فى اماكن السكن او العمل او فى اساليب ووسائل الانتقال او الاتصال او فى مناطق الخدمات او فى شبكات المرافق العامة او فى توفير الطاقة او فى البيئة الطبيعية لكل هذه العناصر او فى مكملاتها الجمالية والصحية . وللصورة العمرانية كذلك مؤثراتها الاقتصادية كما فى تكاليف الانشاء او فى معدلات الاستهلاك من الطاقة والمرافق والخدمات او فى زيادة القدرة الانتاجية نتيجة للبيئة الصحية داخل السكن وخارجه . كما لها كذلك

موءثراتها الاجتماعية كما فى اثراء العلاقات الاجتماعية فى الجيرة والانتماء المكانى للتجمعات السكنية او الارتقاء بالمستوى الاجتماعى والاخلاقى والسلوك الجماعى وهذه عوامل يظهرها العنصر العمرانى فى العملية التخطيطية فى ضوء الاستراتيجية القومية مع الاخذ فى الاعتبار العنصر الزمنى للمخططات الطويلة او القصيرة او العاجلة — وهكذا تظهر مرة اخرى ضرورة التكامل بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى العملية التخطيطية ٠

وهكذا يمكن بناء الهيكل التنظيمى للعملية التخطيطية وذلك بتحديد فاعليات التخصصات المختلفة العامة فيها على طول البعد الزمنى وتفاعل هذه الفعاليات بعضها بالبعض ثم توجيه نتائج هذه التفاعلات الى مسالك اخرى للتكامل فى الحركة المستمرة للعملية التخطيطية او استخدام هذه النتائج فى اتخاذ القرارات التخطيطية تبعا لاهميتها ٠ وهذا الهيكل المعقد من العمل المستمر على طول البعد الزمنى والتفاعل بين عناصر العملية التخطيطية يتطلب اسلوبا آخر فى التصور والحساب الامر الذى يستدعى استعمال الحاسبات الالية فى هذا المضمار ٠ اما فى الدول النامية فيمكن تبسيط هذا الهيكل بقدر الامكان مع تحديد المدخلات وتقييم النتائج فى العملية التخطيطية باسلوب علمى بسيط يستطيع ذوى الخبرات القصيرة استيعابه والعمل به ٠ وهذا ما يمكن ان يوضح بالتفصيل فى جداول بيانية وزمنية مع التوصيف العملى لجميع العناصر الداخلة فى العملية التخطيطية ويظهر كذلك فى الكتيبات الخاصة بدائل الاعمال التى تقوم بها جميع العناصر المتخصصة العاملة فى العملية التخطيطية ٠

تخطيط القرى فى المناطق الزراعيـــــة :

مما سبق تبين لنا ان القرية فى المناطق الزراعية نشأت للحاجة الى تجمع سكنى وسط الاراضى الزراعية حول مجرى النيل على المرتفعات الطبيعية والصناعية ، ثم تد خلت عوامل كثيرة فى تكوينها وكان لها اثر كبير فى شكلها الحالى ، وهذه العوامل تشمل عوامـــل تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية .

كما أن القرية تطورت تطورا ارتجاليا ونمت نموا تلقائيا نتيجة لما يأتى :ـ

- عدم توجيه النشاط العمرانى التوجية المناسب .
- تفتيت المساكن وتقسيمها الى اجزاء معظمها غير صالح للسكن وكان هذا التفتيـــت بسبب الوراثة .
- الهجرة من القرى الى المدن .
- ضآلة الاعتمادات المخصصة لتطوير الريف وعدم تناسبها مع الظروف الغير ملائمة فـــى القرى .

ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة الى تطوير الريف واصلاح الاوضاع فى القرى والسبيـــل الوحيد الى ذلك هو التخطيط الاقليمى فى اطار الخطة القومية ثم التخطيط المحلـــى او الطبيعى للقرية .

التخطيط الاقليمى والاقليم التخطيطى :

التخطيط الاقليمى هو حلقة الوصل بين التخطيط القومى الذى ترسم فيه الدولـــــة سياستها العامة وبين التخطيط المحلى على مستوى القرية .

وكما أن التخطيط الاقليمى يرسم هذه الصلة . او هذه العلاقة فهو فى نفس الوقت يرسم النظام الذى يربط التجمعات السكنية المختلفة فى الاقليم ويعطى كل منها وظيفتها الخاصة

واعتبار الاقليم التخطيطى بالنسبة لمصر يختلف فى تحديده او تعريفه تبعا للظر وف . الطبيعية والجغرافية . وللآن لم يتم تحديد الاقاليم التخطيطية نظرا لتعدد الابحاث فانه يمكن اعتبار المركز كاقليم تخطيطى خصوصا وان تحديد المراكز ثم على اساس الظروف الطبيعيه والجغرافية الى حد ما . وعلاوة على ذلك فان المركز بتقسيماته الادارية يعتبر مقياســـا مناسبا لتحديد المراكز التخطيطية التى يمكن فيها حصر المشاكل التخطيطية واجراء عمليات التخطيط الاقليمى .

الدراسات والبحوث للاقليم التخطيطى :

تبدأ عملية التخطيط للاقليم بتحضير الدراسات الاولية واجراء مسح كامل للمركز الادارى وتشمل هذه الدراسات النواحى الآتية :ـ

أ ـ الموقع العام مع دراسة مساحته وحدوده والمناطق المحيطة به ومدى تأثيرها عليه وكذلك تأثره بالمدن الكبيرة المحيطة به او القريبة منه .

ب ـ طوبوغرافية المركز وطبيعة ارضه وشرايين المياه والظواهر الطبيعية فيه .

جـ ـ انواع التربة سواء كانت طمى او طمى رفيع او خليط منه مع الرمل وتدرس خواصها الطبيعية ومكوناتها وتأثيرها على الزراعة وانواع المحاصيل المناسبة لها .

د ـ المظاهر الطبيعية التى يتميز بها المركز بالنسبة لحالة الارض وما عليها من نبات واشجار ومبانى وطرق وقنوات .

هـ ـ الحالة الجوية وتشمل درجات الحرارة ونهايتها الصغرى والكبرى فى الفصول المختلفة من السنة . ثم اتجاه الرياح وكمية الامطار واوقاتها .

و ـ موارد المياه وتشمل المصادر الرئيسية كالنيل مثلا او الرياحات او الترع وتوزيعها حسب وظيفتها ثم كميات المياة التى تحملها وكذلك بالنسبة للمصارف .

ذ ـ استعمال الاراضى وتبين المساحة التى تزرع بالمحاصيل المختلفة والاراضى الصالحة للزراعة والاراضى البور وانواع الزراعات الشتوية والصيفية وغيرها .

حـ ـ وتشمل الدراسة ايضا المصادر الاخرى للمياه سواء كانت جوفية عن طريق الآبار او عن طريق الامطار .

٢ـ المواصلات :

تشمل المواصلات السكك الحديدية والطرق الزراعية وانواعها من حيث الاتساع والبناء وكثافة المرور ونوع المواصلات المارة بها ثم الملاحة النهرية .

ثم ندرس بعد ذلك تأثير المواصلات على الانتاج الزراعى للمركز وكذلك على الهجرة منه واليه .

٣ـ التقسيمات الادارية :

ويشمل ذلك التقسيم المركز الى وحدات ثم الى مناطق ادارية وكذلك التقسيمات الماليه التى تجبى فى نطاقها ضرائب الاطيان فتشمل القرى بالاضافة الى العزب التابعة لها . وبالاضافة الى ذلك التقسيمات الصحية والتعليمية والاجتماعية .

٤- توزيع التجمعات السكنية :

تحديد التجمعات السكنية وتوزيعها فى المركز بالنسبة لاحجامها ووظائفها حتى يمكن بعد ذلك معرفة العلاقات الطبيعية التى تربطها، وتشمل هذه التجمعات العزب والقرى والمدن القروية الصغيرة والمدن القروية الكبيرة .

٥- توزيع الخدمات الاجتماعية والعامة :

توضح الخدمات الاجتماعية وتشمل الوحدات المجمعة والمراكز الاجتماعية والخدمات العامة الصحية والتعليمية والادارية ومراكز الشرطة والبنوك الفردية والمرافق العامة .

٦- الاسواق :

تحدد مواقع الاسواق وأيامها ومجال تأثيرها ثم علاقة قرى المركز بالسوق الرئيسى فى عاصمته او فى المدن الكبيرة المحيطة .

٧- السكان :

تدرس حالة السكان من ناحية التعداد ومعدلات الزيادة وتأثير المدن المحيطة بالمركز على تحركات السكان منه واليه . وكذلك التكوين العام للسكان تبعا لفئات السن والجنس واحجام العائلات .

٨- التوزيع المهنى للسكان :

يوضح التوزيع المهنى للسكان شاملا كميات الايدى العاملة من رجال ونساء فى مختلف المهن . وتوزيع الاعمال المناسبة على الفئات المختلفة من السكان .

٩- المستويات الاجتماعية :

تحديد توزيع المستويات الاجتماعية لسكان المركز وهو مرتبط الى حد ما بالملكيات الزراعية والتعرف على اختلاف هذا التوزيع من منطقة الى اخرى تبعا لخصوبة الارض وتجمع بعد ذلك الاحصاءات التعليمية والصحية لاهميتها فى تحديد الاحتياجات اللازمة .

التخطيط الاقليمى للمركز :

على ضوء الدراسات السابقة يمكن وضع الخطوط الرئيسية لاعادة تخطيط المركز على اساس ما أوضحه المسح العام وما ظهر من المطابقة والمقارنة بين النواحى المختلفة للاهتداء الى النظام الاحسن الذى يحدد العلاقات بين التجمعات السكنية المختلفة يعطى كل

منها وظيفتها الخاصة ثم للتعرف على احتياجات المراكز السكنية والثقافية والصحية والاقتصادية ٠

ويعالج المركز التخطيطى بعد ذلك كوحده يعاد فيها دراسة شبكة الطرق والمواصلات — الداخلية بحيث تحقق سهولة الاتصال بين عاصمة المركز والوحدات المختلفة فى الاقليم وكذلك طرق ووسائل المواصلات التى تربط المركز بغيره من المراكز بغيره من المراكز والمدن المحيطة ٠

ويأتى بعد ذلك توزيع الخدمات العامة التى تخدم المركز كله كوحده وذلك طبقا للاحتياجات التعليمية والصحية والاجتماعية التى كشف عنها المسح العام للمركز ٠

ومن الطبيعى انه يأتى فى المرتبة الاولى الدراسات الاقتصادية للمركز الاقليمى ووسائل تطويره بالاستفاده القصوى بالموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة ٠

تخطيط القرية :

المرحلة التالية لدراسات التخطيط الاقليمى للمركز هى التخطيط المحلى او الطبيعى للقرية وذلك بعد أن تحددت وظيفتها وموقعها فى الاقليم ٠

ان موضوع التخطيط الطبيعى للقرية كان وما زال مجالا للبحث والنقاش بالنسبة للحالة فى مصر ٠ وقد اجريت اجتهادات كثيرة فى هذا المجال ولكن اغلبها لم يكن مبنى على اساس سليم او اسس عميقة ويمكن تلخيص الاتجاهات المختلفة فيما يأتى :—

١— ازالة جميع القرى واعادة تخطيطها وبنائها ومن الطبيعى ان ذلك حتى لو تم دراسته على اساس التنفيذ على مراحل لا يمكن اعتباره حلا عمليا لما تواجهه من عقبات اجتماعية واقتصادية وتنفيذية علاوة على التكاليف الباهظة التى تتطلبها هذه الخطة ٠

٢— الاقتصار على شق بعض الطرق بعرض القرية وطولها ولكن ذلك يعتبر حلا سطحيا يتناول الجزئيات ولا يقترب من جذور المشكلة ٠

٣— توجية نمو القرية طبقا للاسس التخطيطية وتطوير وتهذيب الكتلة السكنية القائمة ٠

والرأى الاخير يتضمن اتجاها معقولا وعمليا ولكنه يحتاج الى تطوير كبير طبقا لمشاكل القرية المعقده المتشابكة ٠ فالمشكلة للقرية هى مشكلة الارض بقدر ما هى مشكلة الناس الذين يعملون عليها ٠ فهناك تكامل تام بين الارض والناس وعلى هذا الاساس يجب ان يوضع التخطيط الحديث ٠

والتخطيط الحديث يجب ان يترك فرصة للتقدم والتطور ليس فقط بالنسبة للمجتمع ولكن ايضا بالنسبة للعلوم والبحوث ٠ ودور العلاج له قدر اهمية الخطة فى هذا المجال ٠ فالقرية

على وجه العموم أكثر حساسية من المدينة ولذلك فهى تحتاج الى علاج دقيق .

الدراسات والبحوث :

الهدف الرئيسى هو التعرف على المعالم الرئيسية فى القرية وزمامها والظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والادارية حتى يتيسر الالمام بصورة واضحة للقرية وفيها بيان مختصر للدراسات والبحوث اللازمة .

١ـ المعالم الرئيسية :

وتشمل موقع القرية وشكلها العام والتقسيمات للاراضى الزراعية وحدود الزمام والترع ـ والمصارف ووسائل الرى الاخرى والطرق الرئيسية والفرعية واستعمالات الاراضى الحالية ومواقع الابنية العامة والمرافق الموجودة والمعالم الرئيسية فى الكتلة السكنية والمساكن وتوزيعها ـ والاراضى الزراعية وبعدها عن القرية .

٢ـ الاوضاع الاجتماعيـــة :

التركيب الاجتماعى وعدد السكان واتجاهات الزيادة ونسبة الذكور الى الاناث وفئـــات الاعمار وتوزيع الحرف والمهن ودرجات التعليم وعدد الاسر فى القرية ونوع العلاقات والمعاملات بينهـــا .

وكذلك التقسيمات الاجتماعية (قبائل ـ عشائر ـ اسر كبيرة) . ومظاهر هذه التقسيمات والانشطة الاجتماعية المختلفة . والروابط التى تربط القرية بجاورها من قرى وعزب .

٣ـ الاوضـاع الاقتصاديـــة :

تحديد الاوضاع الاقتصادية لمعرفة الامكانيات القائمة ومدى استغلالها وتشمل الانتاج من مصادره المختلفة واهمها . الارض ومساحة الاراضى المنزرعة والاراضى البور والاراضـــى القابلة للاستصلاح وانواع التربة السائدة فى القرية وتوزيع الملكية ونظم التأجير والضرائب على الاراضى ومصادر المياة ومدى كفايتها وامكانية زيادتها وتنميتها وكذلك المصارف ومواقعهـا وكذلك كيفية تدبير الفلاح لتكاليف العمليات الزراعية المختلفة .

وبالاضافة الى ذلك تحديد نوعيات المحاصيل الزراعية ومساحة كل منها والانتاج المتوسط لكل نوع واساليب الزراعة المستعملة والجهود التى بذلت لتطويرها .

وكذلك الاستغلال الحيوانى وانواع الحيوانات الموجودة فى القرية والحشرات الاقتصادية مثل النحل وانتاج العسل والتصنيع الريفى فى القرية وعن وجود بعض الصناعات التحويليـــة والمواد الاولية المستعملة وعدد المستغلين فيها .

ومن الطبيعى يلزم تحديد العمل والعمال ونوعية الاعمال وعدد المشتغلين بهـــا والاجور لكل منهـــا ٠

٤ــ الاوضـــاع التعليميـــة :

وتشمل التعليم غير المباشر ونوعية المهارات وكيفية اكتسابها وكذلك التعليم المباشـــر وعدد المدارس وانواعها والمبانى المدرسية المتوفرة والكتاتيب ونوعياتها وعددها وكذلـــك الاقسام الليلية ومدى الاقبال عليها ووسائل الثقافة الموجودة ٠

٥ــ الاوضاع الصحيـــة :

تتضمن دراسة الحالة الصحية العناصر التالية :ــ
الصحية الوقائية ــ الخدمات الطبية ــ الخدمات الصحية ــ العادات الصحية ــ التغذية ٠

٦ــ المؤسســات الحكوميـــة :

تشمل الدراسة البيانات اللازمة عن كل مؤسسة حكومية موجودة فى القرية بحيث تتضمـــن الموقع والخدمات التى تقوم بها ومدى كفاءتها وكذلك المؤسسات الاهلية والجمعيـــات التعاونية ٠

٧ــ المســـاكـــن :

تحديد عدد المساكن فى القرية والانماط المستعملة ومواد البناء وطرق الانشاء وعـــدد الادوار وحالة المساكن والتكاليف لكل نوع واستعمالات المسكن ٠ والاتجاهات الحديثة فـــى بناء المسكن وتصميمه واتجاهات النمو العمرانى فى المساكن والكتلة السكنية ٠

تخطيـط القريـــة :

على ضوء الدراسات السابقة يمكن وضع الخطوط الرئيسية لاعادة تخطيط القرية على اساس ما اوضحه المسح العام وما يظهر من علاقات بين الاوضاع القائمة المختلفة والارتباط بينهـــا وتأثيرها فى نمو القرية ٠

ومن الطبيعى ان تكون نقطة البدء فى تخطيط القرية هو تقسيم الاراضى الزراعية طبقـــا لمساحاتها وموقعها فى الزمام والملكيات المختلفة ومستوياتها ويكون التخطيط بعد ذلـــك على اساس تحديد اماكن التجمعات السكنية الكبيرة القائمة او الصغيرة المقترحة على ضوء ذلك ٠ ولكن لما كان ذلك قد يتطلب تحريك السكان طبقا للتقسيمات الجديدة فان تنفيذه قد يعترضه كثير من الصعوبات حتى لو كان التحريك فى اضيق الحدود وللمصلحة العامة ، اذ ان الظروف الاجتماعية فى القرى شديدة التعقيد ولن تتجاوب مع مثل هذه التغييرات ٠

لذلك ينبغى الاقتصار فى هذه الدراسة على اضيق الحدود وان يكون التغيير بسيطا وقابلا للتنفيذ ٠

اما الخطوة الثانية فهى تخطيط القرية نفسها اى الكتلة السكنية القائمة ٠ وهذا التخطيط الجديد يجب ان يترك فرصة للتقدم والتطور والنمو فى الاتجاه الصحيح ٠

ويختلف التخطيط من اقليم الى اقليم بل من قرية لاخرى كل منها طبقا لظروفها الطبيعية والاجتماعية ومازال مجال البحث والدراسة فى هذا المجال كبيرا خصوصا وان التجارب السابقة لم تستكمل ولم تستمر ولكن على العموم يمكن القول ان التخطيط للقرية المصرية يجب ان يشمل الخطوط العريضة الآتية :ـ

١ـ أختيار منطقة او مناطق الامتداد العمرانى للقرية طبقا لشروط معينة اهمها عدم التوسع فى الاقتطاع من الاراضى الزراعية ٠

ويهدف ذلك الى ان يكون نمو القرية سليما وصحيا وكذلك للاستفادة من مناطق الامتداد فى خلخلة الكتلة السكنية القديمة التى قد تتطلبها متطلبات التخطيط ٠

٢ـ تخطيط الكتلة السكنية فى اطار التخطيط العام للقرية والمناطق الامتداد ويشترط ان يكون ذلك فى حدود تهذيب للاوضاع القائمة فى اضيق الحدود ولتوفير المطالب الاساسية سواء فى الشوارع او المبانى الخدمات او الفراغات اللازمة للاستعمالات المختلفة لتطوير الحياه فى القرية ٠

٣ـ توسيع مجال الدراسة التخطيطية بحيثتكون شاملة لجميع النواحى الاقتصادية والزراعية والاجتماعية وكذلك المرافق العامة اى بصوره اوضح هوأن يكون التخطيط متكاملا بحيث يعطى احسن الفرص للتطوير ٠

الاسكان فى المناطق الريفية القائمة

ظل البيت الريفى كما هو من حيث وحدات التخطيطية والبنيانية ولم يتطور التطور الطبيعى للحياه لأن الظروف المحيطة بساكنية لم تتطور هى الاخرى الى حد ما • ولقد حكم جموده المستوى المنخفض لمعيشة سكان الريف وعدم الثقة بينهم وبين الحكام فى العهود السابقة مما جعل نظرتهم الى التطور نظرة شك ممزوجة بالحرص على القديم فى مجتمع امتدت حياته آلاف السنين •

ولقد قام الفلاح ببناء بيته بطريقة بدائية ليلائم ظروف معيشته وبحيث يتفق مع تقاليده الموروثه وبحيث يحقق له •

* الحماية من العوامل الطبيعية •
* الحماية الاجتماعية •
* الحماية الأمنية •
* الحماية الاقتصادية •

ولذلك نجد ان المسكن الريفى يتكون اساسا من ثلاث وحدات ـ قسم السكن والخدمة ـ قسم الحظيرة ـ قسم التخزين •

واننا نلاحظ ان هذا التكوين يحقق له مطالبه ويفى باحتياجات • فالحماية من العوامل الطبيعية قد تحققت باستعمال الطين فى بناء حوائط سميكة والحماية الاجتماعية توفرت عن طريق الترتيب الوظيفى لغرف مسكنه بجعل الغرف التى قد يستعملها الاغراب على الشارع مباشرة والحماية الأمنية تحققت عن طريق تصميم مدخل منيع وكذلك وضع حظيرة بهائمه فى اقصى المسكن بعيدا عن المدخل • كما توفرت الحماية الاقتصادية بصنع صوامع للغلال فوق السطح لتخزين الحبوب لفترة طويلة •

وعلى العموم فان دراسة المسكن الريفى الحالى تطلب دراسات متعددة عميقة لجميع المظاهر والارتباطات المعقدة بينها • وهذه الدراسات لها اهمية كبيرة فى دراسة الاسكان الريفى والمسكن الملائم للفلاح وما زالت تحتاج الى دراسات ودراسات فى كافة المجالات •

والبيت الريفى الحالى يمكن اعتباره كافيا للمطالب المعيشية للفلاح وبالرغم من ذلك فانه يمكن اعتبار اغلبها صالحا للسكن وقد دلت الاحصاءات المبدئية أن عدد المساكن الصالحة للسكن لايتجاوز ٣٥ ٪ وهذا يدل على ضخامة المشكلة •

عناصر الاسكان الريفى :

مما سبق يتبين لنا ان مشكلة الاسكان الريفى تنحصر فى عنصرين رئيسيين •

أولا : اصلاح وتطوير المساكن القائمة (التجديد والاحلال) .

ثانيا : بناء المساكن الريفية الجديدة .

اصلاح وتطوير المساكن القائمة (التجديد والاحلال)

من الاحصاءات المبدئية السابقة يتبين لنا أن عدد المساكن فى الريف حوالى ٤٫٥ مليون مسكن منها ٦٥ ٪ غير صالح للسكن اى حوالى ٣ مليون مسكن .

وقد اجريت بعض الفحوص على المساكن القائمة فى بعض القرى والتى تحتاج الى اصلاح وقد تبين انها ثلاث مستويات .

المستوى الاول : مساكن يجب ازالتها .

المستوى الثانى : مساكن تحتاج الى اصلاح شامل .

المستوى الثالث: مساكن تحتاج الى اصلاح جزئى .

ومن الطبيعى ان الامر يستلزم الدراسات الشاملة فى القرية للتعرف على حالة المبانى ومواد البناء المستعملة فيها واساليب الاصلاح المطلوبة وطريقة التنفيذ ومراحله .

وقد تبين من الدراسات العامة ان اصلاح المساكن سواء كان جزئيا او شاملا يجب ان يشمل ترميم العناصر القديمة منها او اعادة تجديدها وتوفير الاضاءة والتهوية اللازمة وعمل الارضيات وتوفير مكان للتخزين واصلاح الحظيرة وتوفير التهوية لها وتوفير دورات المياة المناسبة وغير ذلك من الاصلاحات اللازمة لرفع المستوى الصحى والمعيشى للمسكن .

اما المساكن الغير صالحة والتى يتقرر ازالتها فيقتضى الامر توفير المساكن الجديدة للسكانها قبل ازالتها ثم الاستفادة من موقعها فى تهذيب التخطيط وتوفير الفراغات اللازمة .

وعلى العموم فان اصلاح المساكن القائمة موضوع ما زال تحت البحث ويحتاج الى دراسات متعمقة وقد آن الوقت للبدء فيه لأهميته ودوره الكبير فى تنمية الريف .

المساكن الجديدة :

تصميم المسكن الريفى ليست بالبساطة التى تبدو لأول وهلة اذ ان تكوينه بشكله الحالى قد تحكمت فية عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية وهى متشابكة ومعقده بسبب التقاليد والعادات الموروثة وفى المحاولات القليلة التى تم تنفيذها لجأ الفلاح الى تغيير المسكن واستعمالاته طبقا لاحتياجاته والامثلة على ذلك كثيرة . وعلى العموم فان دراسة تصميم المسكن الريفى تستلزم :—

اولا : دراسة العمارة الريفية وذلك بدراسة امثلة من المساكن الريفية والقروية التى يبنيها الاهالى للوقوف على مدى مطابقتها لاحتياجات الاسر الريفية ولتحليل عناصرها المختلفة .

ثانيا : دراسة النماذج الريفية التى سبق تصميمها من قبل الهيئات والمصالح المختلفة وخاصة ما وضع منها تحت البحث والتقييم ٠

ثالثا : دراسة مواد البناء وطرق الانشاء المختلفة واحتمالات التوسع الافقى والرأسى وكذلك مواد البناء المتوفرة فى المنطقة واساليب الانشاء المبسطة على ضوء العمالة الحرفية الموجودة والمتوفرة ٠

وعلى ضوء هذه الدراسات يمكن تحديد الخطوط العريضة للتصميم المناسب الذى يحقق رغبات واحتياجات الاسرة الريفية ٠

ويمكن تحديد العناصر الرئيسية للمسكن فيما يأتى :ـ

١ـ الفناء الداخلى : ويمثل العنصر الرئيسى للمسكن اذ يستوعب أغلب الانشطة اليومية كالاعمال المنزلية والمعيشية كما يمثل عنصر الاتصال الرئيسى بين كافة عناصر المسكن الاخرى ٠

٢ـ قسم السكن : ويتكون فى الغالب من حجرتين بهما دواليب الحائط بالاضافة الى سلم للدور العلوى ٠

٣ـ قسم الخدمات : ويشمل حظيرة وتبانه ومكان للمطبخ ومرحاض واماكن التخزين ٠

هذا ومن الممكن ان يشمل المسكن قاعة خارجية لمقابلة الزوار كما يجب مراعاه التوسع الافقى والرأسى للمسكن ٠ اما مواد البناء للمسكن فان الاسس الرئيسية لتحديدها يمكن انجازها فيما يأتى :ـ

١ـ الصلابة وحسن المظهر ٠

٢ـ الاعتماد اكثر ما يمكن على المواد المحلية والاقلال من استعمال المواد المستوردة من خارج القرية ٠

٣ـ سهولة الانتاج فى الموقع بالمهارات الموجوده به ٠

٤ـ الاعتماد على العمالة المحلية ما امكن ٠

وعلى العموم فان المسكن الريفى من حيث تكوينه وتصميمه ومواد بنائه وطرق انشائه كما ذكرت سابقا موضوعات ما زالت تحت البحث وتحتاج الى مزيد من الدراسة ٠ والابحاث الواعية بالمشكلة بهدف الوصول الى الحلول المناسبة ٠

التنمية الريفيـة فى مناطق الاستصـــــــلاح

تزيد مساحة مصر قليلا على مليون كيلو متر مربع • ويربو عدد سكانها حاليا اكثر من ٣٨ مليون وهذا يعنى ان الكثافة الحسابية للسكان تعادل ٣٨ شخص فى الكيلو متر المربع • وقد يكـــون هذا معقولا وان زاد قليلا عن المعدلات العالمية • ولكن اذا علمنا أن غالبية أرض مصر صحـراء غير مأهوله وان الجزء المعمور الذى يتمثل فى دلتا النيل ووادية حتى حدود السودان قـــد لا يتجاوز ٣ر٥ ٪ من المساحة الكلية •

وعلى ذلك نجد أن الكثافة فى الشريط المنتج من ارض مصر تزيد على ١٢٣٠ نسمة فى الكيلـو متر المربع • ومن المحتمل ان يصل هذا الرقم لحوالى الضعف فى نهاية هذا القرن وهذا يعطى مؤشرات خطيرة •

ولكى تواجه مصر هذا الضغط على الارض الزراعية كان لابد من رسم سياسة ترمى الى تحقيـق التوسع الافقى فى مساحة الرقعة الزراعية باضافة مساحات جديدة للاراضى المنزرعة سواء باستصلاح اراضى جديدة أو رفع كفاءة اراضى قائمة بمعالجة التربة وتنفيذ نظم الصرف المكشوف والمغطـــى وغيرها وكذلك بتحويل ارضى الحياض الى اراضى تروى ريا دائما او تحويل الاراضى البور الى أراضى منتجة وفى سبيل ذلك كانت مشروعات مديرية التحرير والهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ومؤسسات استصلاح الاراضى وتعمير الصحارى وغيرها •

وتنقسم مشروعات الاستصلاح من حيث الاعتماد على مصادر الرى الى ثلاث انواع :

١ــ مشاريع تعتمد على مياه النيل •

٢ــ مشروعات استصلاح تعتمد على المياه الجوفية •

٣ــ مشروعات استصلاح تعتمد على مياة الامطـار •

والاراضى المستصلحة على اختلاف انواعها تنتشر فى جميع انحاء مصر من اقصى الجنوب الـــى اقصى الشمال ومن اقصى الشرق الى الغرب • ومن الطبيعى ان تكون الاراضى المستصلحة علـى مياة النيل فى مناطق قريبة من نهر النيل وموزعة بينما تتركز الاراضى المستصلحة على المياه الجوفيه فى مناطق الصحارى فى حين ان الاراضى المستصلحة على مياه الامطار تقع على الساحل الشمالى •

تكوين وتنمية المجتمعات الجديـــــدة :

تستلزم عملية استزراع الاراضى الجديدة تكوين مجتمعات بها ويتم اختيار العناصر البشريـــة المكونة لهذا المجتمع طبقا لشروط معينة للوصول الى احسن العناصر التى يمكن ان تشارك فى تكوين هذا المجتمع الجديد وتساهم بايجابية فى تطويره والنهوض به • ويتم تهجير هذه العناصر مـــن بيئتهم الاصلية الى البيئة الجديدة واسكانهم بها وتدبير اعاشتهم وتوفير انظمة معيشتهم واحتياجاتهم الاساسية •

وتهدف تنمية المجتمع فى مناطق الاستصلاح الى النهوض والتقدم المستمر بالمواطنين وبيئتهم مع تنمية امكانياتهم الذاتية وتحقيق مشاركتهم الايجابية لزيادة دخولهم وتنمية معارفهم ومهاراتهم ومعلوماتهم وعلاقاتهم فى اطار تكيفهم السليم مع بعضهم وبيئتهم بما يحقق الشعور بالرضا والسعادة والاستقرار • وعلى هذا الاساس يجب مراعاة الاعتبارات الآتية فى تكوين وتنمية المجتمعات المستحدثة •

١ــ اختيار أحسن العناصر البشرية من المنتفعين •

٢ــ تدبير نظام معيشتهم وتعاملهم سويا بما يؤدى الى تنمية التآلف والترابط والشعور بالانتماء لمجتمعهم الجديد •

٣ــ التكامل فى تقديم برامج التنمية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية بمختلف مجالاتها لأحداث النمو المنشود فى دخول الافراد مقترنا بالتغيير النفسى والسلوكى •

٤ــ تطوير برامج التنمية طبقا لظروف البيئة على أن يتم ذلك فى اطار حفظ التنمية للدولة •

٥ــ الاهتمام بالنشاط الأهلى والجهود الذاتية تكاملا مع النشاط الحكومى ولتكوين واعداد القيادات المحلية القادرة على التصرف للخدمة العامة •

٦ــ وضع معدلات نمطية يتم على اساسها اقامة المنشئات السكنية ووحدات الخدمة العامة فى المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية •

وعلى العموم فان المبدأ الاساسى الذى يجب ان نضعه فى حسابنا ان المجتمعات الجديدة فى الاراضى المستصلحة لها ظروفها الخاصة التى تختلف اختلافا كبيرا عن المجتمعات التقليدية اذ أن العناصر البشرية من المزارعين الذين يتم اختيارهم للمجتمعات الجديدة يتم تهجيرهم من بيئتهم الاصلية التى تتميز بالاستقرار وتوفر قدر كبير من الخدمات الضرورية والمرافق الاساسية الى بيئة جديدة تفتقر الى هذه المقومات • وعلى ذلك فان تحقيق استقرارهم يتطلب العون المادى والفنى لهم بطريقة منسقة وباسلوب تكاملى •

التخطيط فى الاراضـــى المستصلحـــــة

يتوقف التخطيط العام لمناطق الاستصلاح الجديد على طبيعة الارض وقدرتها الانتاجية وتحدد مساحة التقسيمات على اساس العلاقة بين تجمعات السكان وبين مواقع الخدمات العامة ومراكـــز العمل من جهة وعلى اساس العلاقة بين عدد السكان والقدرة الانتاجية للارض الامر الذى يحدده المستوى المعيشى المقدر للسكان من جهة اخرى • وهكذا يتم التقسيم للارض وتوزيع التجمعات السكنية على اساس التوفيق بين طول الرحلة الى العمل او الخدمات (٢ كيلو متر على الاكثر فى أى اتجاه) وبين القدرة الانتاجية للارض من ناحية اخرى •

اما احجام التجمعات فتحددها اساسا قدرة الخدمات التعليمية او الصحية او التعاونية أو التجارية او على اساس التكامل بين هذه الخدمات وبعضها •

ولما يتسم به الكيان الاقتصادى فى القرى المستصلحة من وضوح فانه من المتيسر رسم الهيكل العـام للكيان الاجتماعى للقرية الجديدة مع ما تحتاجه من العاملين فى مختلف الخدمات تبعا لوضـــع القرية وكذلك اثناء عملية نموها فالتكوين الاجتماعى الموحد يوجه القرية فى طريق اكثر وضوحا عنه فى التكوينات الاجتماعية المركبة •

وهناك عدة اتجاهات فى تخطيط مناطق الاستصلاح وهى تعتمد اساسا على ظروف كل منطقـة كما سبق ذكره ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات فيما يأتى :ـ

١ـ التخطيط على اساس قرية كبيرة مجمعة شاملة لجميع الخدمات والمرافق بحيث تتوسط المنطقـة الزراعية التى يتم توزيع المساكن فيها فى التقاسيم المختلفة ويمتاز هذا الاتجاه بسهولة اعباء المزراعين لوجود كل منهم واقامته فى منطقة زراعته الا ان ذلك فى الواقع لا يتناسب مع ظروفنـا الاجتماعية التى تتميز بوجود القرى المجمعة فى الوادى علاوة على صعوبة انتفاع المزارعيـــن بالخدمات لبعدها نسبيا •

٢ـ الاتجاه الثانى يتم على اساس تخطيط قرية كبيرة مجمعة شاملة لجميع الخدمات والمرافق التى يحتاجها المنتفعون واسرهم ويتم اختيارها فى موقع متوسط لعدة تجمعات سكنية فى وســط الاراضى الزراعية •

ومن الطبيعى ان القرية المركزية الكبيرة تكون دائما على بعد مناسب لهذه التجمعـــات تسهيلا لانتفاع الاهالى بالخدمات والمرافق المتوفرة فيها •

ولكن فى الواقع لم يحقق هذا الرأى اى ميزة فهو لم يوفر القرب من الاراضى الزراعية مثل الاتجاه السابق ولم يوفر ايضا القرب من الخدمات والمرافق مثل القرى التقليدية •

٣- يعتمد الاتجاه الثالث على الاسس المتوفرة الى حد ما فى القرى التقليدية وهو يتضمن انشاء قرية مركزيـة كبيرة متكاملة الخدمات والمرافق اللازمة لخدمة المنطقة ويحيط بها قرى صغيـرة تشمل مساكن المنتفعين والخدمات والمرافق المناسبة واللازمة للاحتياجات اليومية والبسيطة ويكون اعتماد هذه القرى فى الخدمات الرئيسية على القرى المركزية الكبيرة وفى الواقع ان هذا الاتجاه ثبت نجاحه فى مناطق الاصلاح المناسبة لظروف الريف الاجتماعية وعاداته وتقاليده .

الاســـــكان فى المناطـــق المستصلحـــــة :

مر الاسكان الريفى فى مراحل تجريبية كثيرة فى القرى الحديثة فى المناطق المستصلحة ولما كان حجم الاسرة فى المجتمع قد حددته عملية التهجير فقد بدأ بعمل دراســـات اجتماعية للملاك الجدد على ان تكون الاسر المنتفعة حديثة التكوين اى صغيرة الحجم وتم تصميم المسكن على اساس الاحتياجات الضرورية وتجميع بعض الخدمات كالمخازن والحظائـــر فى مكان عام • ولكن فى الواقع لم تؤدى هذه التجارب الى النجاح المطلوب حيث قام الاهالى بعد استقرارهم على تغييرها طبقا لظروفهم وعاداتهم التى اكتسبوها اثناء اقامتهم فى القرى التى جاءوا منها • ولم يقبلوا التغيير الكبير فى نظام سكناهم ومعيشتهم التى تعودوها •

لذلك فانه من الضرورى عند تصميم المساكن فى المناطق المستصلحة ان نضع فى اعتبارنا عدة عوامل اهمهـــــا :

١ـ التوفيق بين العادات الراسخة فى نفوس المنتفعين ونظام حياتهم السابقة وظروف معيشتهم المتطورة فى المناطق الجديدة وذلك عند تصميم عناصر المسكن ومكوناته •

٢ـ الوفاء بالاحتياجات الاساسية للاسرة الجديدة مع وضع احتمال التوسع الافقى المناســـب للاستفادة منها فى توجيه التعديلات والاضافات التى قد تحتاج اليها الاسرة المرتبطـــة اساسا بطبيعته وعاداته ثم نمو اسرته •

٣ـ بساطة التصميم وسهولة التنفيذ مع مراعاة استعمال مواد البناء المتوفرة فى المنطقة حتـــى يتمكن المنتفع من استكماله وتوسيعه بنفسه طبقا للخطة الموضوعة حتى لا تتحول المساكن فـــى القرى الجديدة الى صورة طبق الاصل من المساكن فى القرى القائمة بكل مساوئها •

وعلى العموم فاننا يجب ان نضع فى الاعتبار انه بالرغم من اننا نبنى مساكن فى قرى جديـــدة تماما الا ان المزارع والاسرة التى ستعيش فيها قادمون من مناطق تتحكم فيها عـــــادات وتقاليد متوارثة ليس من السهل التخلص منها دفعة واحدة • ولذلك يجب ان يكون التطوير بعيدا كل البعد عن مبدأ التغيير الشامل ولكن يجب ان يكون التطوير مرحليا حتى يمكـــن قبوله وتطبيقـــه •

وعلى العموم فاننى فى هذا البحث لم اتناول الا بعض الخطوط العريضة فى مجـــال التنمية الريفية وتخطيط القرى وان الموضوعات التى تناولتها تحتاج كل منها الى بحوث • وبحوث لكل العناصر المختلفة المتشابكة واننى ارجو ان تتضافر الجهود ويتعاون جميـــع العاملين فى هذا المجال للمساهمة بافكارهم وجهودهم • فالطريق طويل وشاق ويحتاج الى التعمق والابتكار حتى تتحقق الاهداف المنشودة وتتغير صورة القرية المصرية •

المراجـــع والدراســـات :

ـ خطة النهوض بمستوى القرية عمرانيا	وزارة الاسكان والمرافق .
ـ الاسكان الريفى وطريقة البناء بالجهود الذاتية	ندوة القاهرة للاسكان الريفى
ـ مدخل لفهم حياة الفلاح واثرها على مسكنه	ندوة الاسكان الريفى
ـ الاسكان الريفى فى جمهورية مصر العربية	ندوة الاسكان الريفى
ـ تخطيط القرية المصرية	وزارة الاسكان والمرافق
ـ الاسكان الريفى	" " "
ـ التخطيط الاقليمى	المؤتمر الهندسى العربى
ـ تنمية المجتمع الريفى فى العالم العربى	مركز التربية الاساسية فى العالم العربى
ـ دليل التعرف على القرية	مركز التربية الاساسية فى العالم العربى

وزارة الاسكان والمرافق
الادارة العامة لتخطيط المدن والقرى

احصائيه لقرى الجمهورية

النسب المئوية للمستويات المختلفة للقرى بالنسبة للمحافظات

رقم	اسم المحافظة	عدد القرى بالمحافظة	اقل من ٥٠٠		٥٠٠ ـ ١٠٠٠		١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠		٢٠٠٠ ـ ٥٠٠٠		٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠		١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠		اكثر من ٢٠٠٠٠	
			العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
١	دمياط	٥٧	٢	٣٫٥١	٢	٣٫٥١	٧	١٢٫٢٨	١٩	٣٣٫٣٣	٢٥	٤٣٫٨٦	٢	٣٫٥١	—	—
٢	الدقهلية	٤٢٧	٢٣	٥٫٣٩	٣٢	٧٫٥٠	٨٧	٢١٫٣٧	١٨٠	٤٢٫١٦	٨٣	١٩٫٤٣	٢٠	٤٫٦٨	٢	٠٫٤٧
٣	الشرقية	٤٤٨	٢١	٤٫٦٩	٤١	٩٫١٥	٩٩	٢٢٫١٢	١٩٢	٤٢٫٨٥	٨٣	١٨٫٥٢	١١	٢٫٤٥	١	٠٫٢٢
٤	القليوبية	١٨١	٢	١٫١٠	٨	٤٫٤٢	٣٨	٢١٫٠	٨١	٤٤٫٧٥	٤٢	٢٣٫٢١	٨	٤٫٤٢	٢	١٫١٠
٥	كفر الشيخ	١٩٣	٢	١٫٠٤	١١	٥٫٧٠	٣٤	١٧٫٦٢	٩٣	٤٨٫١٨	٤٢	٢١٫٧٦	١٠	٥٫١٨	١	٠٫٥٢
٦	الغربية	٣١٩	٧	٢٫١٩	٢٤	٧٫٥٢	٦٦	٢٠٫٦٨	١٤٤	٤٥٫١٧	٦٦	٢٠٫٦٨	١٢	٣٫٧٦	—	—
٧	المنوفية	٣١١	٢	٠٫٦٤	٢٩	٩٫٣٣	٥٤	١٧٫٣٧	١٤٨	٤٧٫٥٩	٦٦	٢١٫٢٢	١٠	٣٫٢١	٢	٠٫٦٤
٨	البحيرة	٤٢٦	٤٢	٩٫٨٦	٣٦	١٨٫٤٥	٩٩	٢٣٫٢٤	١٧١	٤٠٫١٤	٦٤	١٥٫٠٢	١٣	٣٫٠٥	١	٠٫٢٤
٩	الجيزة	١٦٧	—	—	٦	٣٫٥٧	١٩	١١٫٣١	٨٠	٤٧٫٦٣	٤٨	٢٨٫٥٧	١٢	٧٫١٤	٣	١٫٧٨
١٠	بنى سويف	٢١٨	٢	٠٫٩٢	١٥	٦٫٨٨	٥٢	٢٣٫٨٥	١١٨	٥٤٫١٣	٢٩	١٣٫٣٠	٢	٠٫٩٢	—	—
١١	الفيوم	١٦١	١	٠٫٦٢	٩	٥٫٥٩	٣٠	١٨٫٦٤	٧١	٤٤٫١٠	٤١	٢٥٫٤٦	٩	٥٫٥٩	—	—
١٢	المنيا	٣٣٧	٤	١٫١٩	١٩	٥٫٦٤	٨٨	٢٦٫١١	١٤٢	٤٢٫١٤	٧٦	٢٢٫٥٥	٧	٢٫٠٨	١	٠٫٢٩
١٣	اسيوط	٢٤٦	٤	١٫٦٣	١٤	٥٫٦٩	٥٤	٢١٫٩٥	٩٥	٣٨٫٦٢	٥٩	٢٣٫٩٨	١٩	٧٫٧٢	١	٠٫٤١
١٤	سوهاج	٢٦٤	—	—	١	٠٫٣٨	٤٠	١٥٫١٥	١٢٣	٤٦٫٥٩	٨٣	٣١٫٤٤	١٦	٦٫٠٦	١	٠٫٣٨
١٥	قنا	٢٠١	—	—	—	—	١٠	٤٫٩٧	٨٨	٤٣٫٧٨	٨٥	٤٢٫٢٨	١٦	٧٫٩٧	٢	١٫٠
١٦	اسوان	٥٤	٤	٧٫٤١	٢	٣٫٧٠	٦	١١٫١١	٢٣	٤٢٫٥٩	١٤	٢٥٫٩٣	٥	٩٫٢٦	—	—
	المجموع :	٤٠١١	١١٦	٢٫٨٩	٢٤٩	٦٫٢١	٧٨٣	١٩٫٥٢	١٧٦٨	٤٤٫٠٧	٩٠٦	٢٢٫٥٨	١٧٢	٤٫٣١	١٧	٠٫٤٢

القاهرة ١٩٦٦

صلاح ز